الاتفاق النووي الايراني دراسة في الموقف الامريكي وآفاقه المستقبلية

The Iranian Nuclear Agreement: a Study in the American Attitude and the Future Prospects of the Deal

م. خالد سلمان خالد

نبذة عن الباحث :
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . مركز الوزارة

أ.د. قاسم محمد عبد

نبذة عن الباحث :
تدريسي في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

تاريخ استلام البحث :
٢٠٢٠/٠٦/٠٢
تاريخ قبول النشر :
٢٠٢٠/٠٧/١٢

الكلمات الافتتاحية :
الاتفاق النووي الايراني ، الموقف الامريكي.

Abstract

The comprehensive Iran nuclear agreement, officially known as the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) that was reached between Iran and the (5+1) group is a significant step to solve the existing crisis among the agreement parties. This paper tries to determine the political, economic and security motivations behind Iran's reviving its nuclear program after the war with Iraq and the open policy Iran performed in the 1990s starting with the presidency of Hashimi Rafsanjani, and that continued with the presidency of his reformist follower Muhammed Khatimi. The policies of these two presidents contributed in bringing Iran closer to the international community despite the caveats of such policies. The paper discusses the comprehensive agreement, highlighting the most important clauses for the Iranians and for the European and American side. The paper defines the role of the administration of the American president Barack Obama in reaching this agreement as well as the future of the agreement after the declaration of the current American president Donald Trump the withdrawal from the deal on May eighth 2018. The paper also explores the American view of the agreement after the Iranian reactions (and the regional and international attitudes to the American withdrawal from the nuclear agreement

الملخص

يعد الاتفاق الشامل للبرنامج النووي الايراني الذي ابرم بين ايران ومجموعة (٥ + ١) خطوة حل للازمة

القائمه بين جميع الاطراف المعنيه . ولذلك يسعى البحث في دراسة مستفيضه الى تحديد الدوافع السياسية والاقتصادية والامنية التي وقفت وراء إعادة إحياء إيران لبرنامجها النووي بعد حربها مع العراق وسياسة الانفتاح التي أنتهجتها مع العالم الخارجي أواسط عقد التسعينيات من القرن الماضي وبدأ منذ تولي الرئيس هاشجمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية ، ومن ثم من بعده الرئيس الاصلاحي الاسبق محمد خاتمي إذ أسهمت سياساتهما في عودة إيران إلى المجتمع الدولي رغم المحاذير التي عليها ، وعليه فقد سعى البحث إلى التطرق للاتفاق الشامل حول البرنامج النووي بين ايران ومجموعة (٥+١) وأهم بنوده من جانب ايران ومن جانب المجموعة الاوربية وامريكا ، وكذلك حدد البحث دور الادارة الامريكية في عهد الرئيس الامريكي باراك اوباما في تحقيق هذا الاتفاق ، وكذلك مستقبل الاتفاق بعد اعلان الرئيس الامريكي الحالي دونالد ترمب الانسحاب منه بتاريخ ٨ ايار ٢٠١٨ ، فضلا عن معرفة الرؤية الامريكية للاتفاق بعد ردود الفعل الايرانية والاقليميه والدوليه من قرار الانسحاب .

المقدمة :

عمدت إيران ومنذ إنتهاء حربها مع العراق في ٨ / ٨ / ١٩٨٨بالعودة وبشكل مكثف نحو إعادة احياء برنامجها النووي والذي إنشأ في عام ١٩٥٧ وتوقف العمل به في عام ١٩٧٧ ، بعد الاطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي في 11شباط عام ١٩٧٩ ، وكانت الدوافع عديدة للعودة نحو إعادة بناء برنامجها النووي وأبرزها رغبتها الشديدة في العودة والظهور كقوة إقليمية كبرى قائده تمارس أدوارا سياسية واقتصادية وامنية مؤثرة ضمن نطاقها الاقليمي ، وما تبتغيه من وراء ذلك في مواجهتها للقوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني والمملكة العربية السعودية وتركيا والقوى النووية الاخرى كالهند وباكستان ، فهي بذلك تحاول المحافظة على مصالحها الحيوية سواء في منطقة الخليج العربي أو في مناطق نفوذها تجاه المنطقة العربية بوجه خاص والشرق الاوسط بشكل عام ، وذلك لضمان علاقات سياسية وإستراتيجية وامنية واقتصادية وتجارية كما في علاقاتها مع سوريا ولبنان وسلطنة عمان والعراق ما بعد عام ٢٠٠٣ ، إن هذه المساعي تدفعها للدخول في صراعات سياسية واقتصادية مع الاطراف الاقليمية من جهة والاطراف الدولية من جهة أخرى وتحديدا مع القوى الكبرى حول برنامجها النووي ، مما حتم دخولها في سلسلة مفاوضات طويلة الأمد بدأ منذ عام ٢٠٠٤ مع الإدارة الأمريكية والمجموعة الاوربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

أهمية البحث : تنبع أهمية البحث من الحاجة الفعلية لمعرفة مستقبل الاتفاق الشامل حول البرنامج النووي الايراني مع المجموع الاوربية وأمريكا (٥ + ١) وما يحمله المستقبل القريب من نهاية هذا الاتفاق أو استمراريته لا سيما إنه تعرض إلى انتقادات كبيرة من جانب الدول الإقليمية والتي أدركت حجم المكاسب التي حصلت عليها إيران من إبرامها لهذا الاتفاق وما سيشكله مستقبلا من تهديد عليها وعلى المنطقة .

هدف البحث : يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مجموعة من الاهداف يمكن اجمالها بالاتي :

١ ـ معرفة الدوافع والاسباب التي تقف وراء أحياء البرنامج النووي الايراني من جديد سياسيا واقتصاديا وامنياً.
٢ ـ الموقف الأمريكي من الاتفاق النووي الشامل في عهد الرئيس الامريكي الاسبق باراك أوباما والتي أنتهت بالتوقيع على الاتفاق في ١٤ تموز ٢٠١٥.
٤ ـ الوقوف على الافاق المستقبلية لهذا الاتفاق وما سيحمله المستقبل من أحداث ومشاهد في ضوء الانسحاب الامريكي من الاتفاق .

إشكالية البحث : تنطلق إشكالية البحث من مدى ألتزام إيران بتعهداتها الدولية أمام القوى الكبرى والوكالة الدولية للطاقة الذرية و التقيد بما جاء باحكام الاتفاق على الرغم من إنه أثار حفيظة بعض القوى الاقليمية ، وتحديدا دول مجلس التعاون الخليجي بسبب الهواجس الامنية التي تراودها بشأن مدى التزام ايران ودرجة مصداقيتها بما توصلت أليه من أتفاق وما إذا كانت تعهداتها هي وسيلة لكسب الوقت وصولا للإعلانها تجربة السلاح النووي ومن ثم حيازتها له.

فرضية البحث : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان مايثيره البرنامج النووي الايراني من تهديدات غير مسبوقة للمنطقة العربية بشكل خاص ومنطقة الشرق الاوسط بشكل عام ، الامر الذي قد يؤدي مستقبلاً الى سباق التسلح في الوقت الذي يسعى فيه بعض الاطراف الاقليمية والدولية من نزع اسلحة الجميع ، وما يشكله من تهديد للمصالح الغربية وخاصة الامريكية ، فضلاً عن أثارته لازمات كادت ان تعرض الامن والاستقرار الإقليمي للانهيار وتقود الى حرب من نوع جديد ، مما دفع مجلس الامن الى أصدرا العديد من القرارات متضمنة عقوبات صارمة بهدف ارغام ايران على تحمل مسؤولياتها الدولية والالتزام بتعهداتها المعلنة وأهمها ايقاف تشغيل أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم ، وكان لا بد من وضع نهاية لهذه الازمة من خلال سياسة الترغيب تارة والترهيب والتهديد بالعقوبات والخيار العسكري تارة أخرى ، وحملها على توقيع اتفاق اجباري ونهائي شامل يضمن التحقق والمراقبة والتفتيش الدولي للتأكد من نوايا ايران الحقيقية بأنه برنامجها هو للأغراض السلمية . وعليه تحاول فرضية البحث الاجابة على التساؤلات الاتية وهـــــــي :

١ ـ ما موقف الادارة الامريكية من البرنامج النووي الايراني في عهد الرئيس الاسبق باراك أوباما ؟
٢ ـ ما موقف الادارة الامريكية الجديدة في عهد الرئيس دونالد ترمب ؟
٣ ـ ما هي المشاهد المستقبلية للاتفاق الشامل مع ايران على المدى القريب والمتوسط والبعيد ؟

منهجية البحث : يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لما له من دور كبير في تحديد الظاهرة موضوعة البحث وتحليلها من خلال تحديد أسبابها وعواملها وصولا الى النتائج المرجوة منها ، كما ويعتمد البحث أيضا على المنهج التحليلي الاستشرافي وذلك لأستشراف وتحديد مستقبل الاتفاق الشامل للبرنامج النووي الايراني ووفقا للمديات الزمنية .

هيكلية البحث : يتكون البحث من مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة ومتضمنة ما الت اليه الدراسة من استنتاجات ، إذ يتناول المحور الاول الاتفاق الشامل للبرنامج النووي الايراني في عهد الرئيس الامريكي الاسبق باراك أوباما ، أما المحور الثاني فسيتناول الاتفاق النووي الشامل في عهد الرئيس دونالد ترمب . أما المحور الثالث فيتضمن أهم المشاهد المستقبلية للأتفاق النووي وعلى جانبين الاول هو مشهد استمرار تطوير وتعزيز الاتفاق ، أما المشهد الثاني هو تراجع وانهيار الاتفاق.

المبحث الاول :الاتفاق الشامل للبرنامج النووي الايراني في عهد الرئيس باراك أوباما

سعت الجمهورية الإيرانية الى ان تكون نيتها واضحة امام المجتمع الدولي بإعلانها عن رغبتها الحقيقية في امتلاك الطاقة النووية وعن رغبتها للحصول عليها للأغراض السلمية فقط وفقاً لنص المادة الرابعة من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ (تتعهد جميع الدول الاطراف في هذه المعاهدة بتيسير اتم تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية...) ومن دون ان تستثمر هذه الطاقة في انتاج اسلحة نووية خلافاً لالتزاماتها الدولية ، فضلا عن اعلان بعض المسؤولين الإيرانيين في مناسبات وطنية عدة رفضهم(امتلاك وانتاج سلاح نووي)، وعلى اساس برنامجها النووي السلمي سيتم دراسته وفقاً لموقف الادارة الامريكية.

الدوافع الايرانية للبرنامج النووي

لم تكن إيران بمعزل عن تأثير محيطها الاقليمي والدولي بل على العكس هي من كبرى الدول التي تتأثر بالوقائع والاحداث الاقليمية والدولية معا سواء كانت سياسية أم امنية ام اقتصادية ، وهي تسعى جاهدة ومنذ عودتها للاهتمام ببرنامجها النووي إلى تكريس جهودها لمواجهة التحديات ولاسيما الدولية منها والتي تحد وتمنع في تحقيق رغبتها المحمومة في امتلاكها لتقنيات الطاقة النووية ، لما لها من تأثير ودور كبير في رفع قدراتها الصناعية والاقتصادية فضلا عن السياسية والامنية والعسكرية ، وعلى أساس ما تقدم فإن هناك مجموعة من العوامل التي تقف خلف هذه الرغبة ، وأهم تلك العوامل هـــــــــي :

أولاً ـ العوامل السياسية والاقتصادية وتشمل مجموعة من الدوافع التي عززت من رغبت ايران ودفعتها للدخول في المجال النووي وبناء قدرات نووية قدر المستطاع للأغراض السلمية ، واهمها هي :

١ ـ **الإرادة السياسية للدولة** ، عندما قررت القيادة الايرانية ووفق رغبتها الكبيرة بالتحول المباشر الى حيازة قدرات نووية سلمية ، وبقرار وتصميم سياسي نتيجة لاعتبارات اقتصادية وسياسية واستراتيجية، وكذلك الاخذ بنظر الاعتبار الجوانب الامنية منها ، ولذا تم دعوة العلماء الإيرانيين في مجال الطاقة الذرية وبدأت عملية الاعداد من خلال المحاولات الايرانية بالحصول على الدعم والمعونات الخارجية بهدف توفير المواد الضرورية واللازمة لتحقيق الانتاج المحلي لبعض المواد النووية المطلوبة (1) . ولقد تجسدت هذه الإرادة بما ترغب الوصول اليه الجمهورية الإيرانية الاسلامية من اهداف والتي كانت

ومازالت من اهمها المحافظة على دورها الاقليمي سواء في منطقة الخليج العربي بشكل خاص والشرق الاوسط بشكل عام لمواجهة الكيان الصهيوني والدخول في وضع التوازن معه.

٢ ـ على صعيد البيئة الأمنية الإقليمية . محاولات إيران المستمرة لامتلاك قوة عسكرية كبيرة في في بيئتها الإقليمية تضاهي قوة باكستان والهند والدول العربية مجتمعة ، وكان الدافع الحقيقي وراء ذلك ما خاضته من حرب دامت ثمانية سنوات مع العراق ، والتهديدات المستمرة للولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بعدها احد ابرز دول محور الشر الذي ركزت عليه الاستراتيجية الامريكية اثناء مرحلة تولي الرئيس الامريكي الاسبق جوج ووكر بوش ادارة البيت الابيض ، وهي في محاولاتها هذه تبتغي درئ المواجهة قدر المستطاع بامتلاكها برنامج نووي متقدم ، الامر الذي جعلها من دول العتبة النووية حسب تصنيف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣ ـ على الصعيدين الاقليمي والدولي ، ومحاولات ايران تعزيز مكانتها ، إذ ان امتلاكها للطاقة سيساعدها في رفد دورها الاقليمي والدولي ويمكنها من الحصول على المكاسب السياسية في اي ترتيبات امنية واستراتيجية سواء في عملية تفاوضها مع القوى الدولية او في صراعها مع الخصوم الاقليميين .

٤ ـ وبقدر تعلق الامر بالأمن الداخلي ، إنها تسعى للمحافظة على امنها الداخلي ومواجهة أي مصدر من مصادر التهديد وهي الآن في مواجهة القوة الكبرى في العالم ذات المصالح الاكبر والاكثر في المنطقة وهي الولايات المتحدة الأمريكية وإن مواجهة هذه القدرة يتطلب منها ان تمتلك قدرات متطورة لفرض ارادتها .

٥ ـ العوامل القومية الإيرانية ، والتي لها تأثير كبير ، إذ ان القيادة الايرانية والشعوب الايرانية تستذكر وبفخر تاريخ الامبراطورية الفارسية، وهذا الشعور ماثل في أغلب القيادات الايرانية بضرورة استعادة دورها التاريخي والقومي وهي بذلك تتهم الغرب بمحاولاته المستمرة لحصارها وخنقها ضمن حدودها الجغرافية أو ابقائها ضمن مصاف الدول المتخلفة وحرمانها من ان تكون واحدة من الدول المتقدمة تكنولوجيا .

٦ ـ أما على الصعيد الاقتصادي ، فإن إيران تسعى إلى توفير (٢٠) بالمئة من الكهرباء والتي تحتاج أليها من الطاقة النووية بسبب ارتفاع عدد السكان ، فضلا عن برامجها الاقتصادية الحديثة والمتقدمة والتي تحتاج للطاقة الكهربائية بشكل كبير يفوق (٥) بالمئة سنويا . كما إنها تسعى إلى إيجاد مصادر بديلة جديدة للطاقة تقلل من اعتمادها على مشتقات النفط والغاز الطبيعي ، وذلك للتقليل من استهلاكه وخوفا من نضوبه المبكر . فضلاً عن ان هناك مشكلات فنية عديدة تعاني منها الصناعة في إيران لا سيما المشكلات الخاصة بنوعية البنزين مما دفعها لاستيراد كميات كبيرة منه من الخارج لتعويض النقص وهذا الاستيراد يثقل كاهل الميزانية الايرانية والتي تعاني أصلا من اختلالات كبيرة بسبب تراجع أسعار النفط وتزايد الاعباء السكانية . كما ان للنهضة العلمية والتعليم دور كبير وواضح في سعي الحكومة الايرانية لتعزيز رغبتها ودورها في الحصول على الطاقة النووية كمصدر طاقه حديث (2) . وهذا يعطينا دلالة قاطعة على

أن إيران تعاني من أزمات مستقبلية في مجال الطاقة لو استمر استهلاكها للنفط والغاز الطبيعي بشكل كبير أمام تزايد المتطلبات الداخلية والخارجية والذي يعد إنفاقاً كبيراً قياسا بالسنوات السابقة ، ولهذا فإنها اتجهت للحد من رفع نسبة استهلاكها للنفط والغاز الطبيعي من خلال بحثها لمصادر طاقة بديلة ترى إنها ضرورية ولازمة للدوام والاستمرارية ولمواجهة الضغوط الداخلية والخارجية والتي تسببها العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية تحديدا(3)

٧ ـ الجـــانب العسكري ، فإن اغلب الباحثين في الشؤون الإيرانية يؤكدن عن ان هناك دوافع عسكرية متأتية من هواجس أمنية تقف وراء إصرار إيران امتلاكها للطاقة النووية وهي ليست للأغراض السلمية بقدر ما هي للأغراض العسكرية وذلك بسبب وقوعها ضمن بيئة مضطربة تمثل أغنى منطقتين بالعالم فيما يخص مصادر الطاقة وهي منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين اللتان تخضعان لتنافس كبير وخاصة من جانب الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة عليهما ، كما أن الاحتلال الامريكي للعراق جعل إيران في موضع المهدد وربما الدولة التالية بعد العراق بالنسبة للاستراتيجية الامريكية بسبب تعاظم شعورها بالعقوبات التي تفرضها واشنطن عليها والتي أطلق عليها استراتيجية طوق النار أو الثعبان (4) . وعلى صعيد أخرتتهم ايران بان هناكاعتبارين يقفان وراء رغبتها النووية هما : (5)

أ ـ محاولاتها المستمرة للحصول على قوة ردع نووية تجاه القوى المنافسة لها على الصعيد الاقليمي لاسيما وان هناك خمسة قوى نووية موجودة في المنطقة هي باكستان والهند واسرائيل والصين وروسيا ، وإيران لا تريد ان تكون متراجعة او في حالة الضعف أمام هذه القوى .

ب ـ شعورها بخيبة أمل وفشل بتحقيق اية طموحات إقليمية بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها والتي اصبحت تثقل كاهل ميزانيتها ، حيث بدأت واشنطن بتطبيق استراتيجية الاحتواء المزدوج على ايران منذ عام ١٩٩٨ ولغاية الآن وهي لازالت مستمرة.

وعلى أساس ما تقدم تبنت إيران خطةنووية أمدها ٢٠ عاما وقد صدق عليها مجلس الخبراء وهو أحد مراكز صناعة القرار المهمة في ايران ، وهذه الخطة تدعو الى ضرورة ان يكون لإيران موقع الصدارة في المنطقة(6) . كما ان من بين الدوافع العسكرية ايضا التهديدات الاسرائيلية والتي يطلقها بين الحين والاخر رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو بضرورة القيام بعمل عسكري يستهدف المنشآت النووية الايرانية حتى وان تطلب الامر القيام بعمل عسكري منفرد من دون الحصول على موافقة القوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية ، هذه التهديدات جعلت ايران ومن دون أدنى شك أن تستمر بمهمات برنامجها مهما تطلب الامر وتمكنت من استخدامه كورقة ضاغطة في مفاوضاتها وترتيباتها السياسية والامنية مع قوى المنطقة الاخرى .

وتأسيساً لما تقدم وبعد أن تعرفنا على أهم الدوافع التي تقف وراء رغبة إيران في امتلاك الطاقة النووية هنا سنتابع مسيرة مفاوضاتها مع القوى الغربية في عهد الرئيس الاسبق باراك أوباما . إذ بدأت المفاوضات مع المجموعة الاوربية قبيل وصول باراك اوباما للسلطة في واشنطن ومنذ عام ٢٠٠٤ وهي مفاوضات طويلة وقد اخذت الوقت الكافي بالشد والجذب والرفض والقبول . ففي عام ٢٠٠٥ حاولت المجموعة الاوربية ثني إيران عن مسعاها من خلال تقديم مجموعة حوافز لها على كل حوافز سياسية وتجارية وفنيه . إلا ان إيران رفضت واتجهت الى فتح محطة (ناطنز) قرب مدينة أصفهان وهي متخصصة بعمليات تخصيب اليورانيوم بطريقة الطرد المركزي والتي أدت الى انعقاد مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ٢٠٠٥ وحاول المجتمعين عدم رفع الملف الى مجلس الامن في حينها وذلك بهدف احياء الروح الايجابية لاتفاقيات باريس المنعقدة في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٤ بين ايران والدول الاوربية الثلاثة حول تعليق إيران لأنشطتها النووية . في حين كانت التهديدات الامريكية مستمرة ومؤكدة على عدم قيام إيران باي انشطة نووية مع ضرورة التزامها بتعهداتها الدولية (7) . وعلى صعيد أخر فإن وصول الرئيس باراك أوباما الى البيت الابيض في الولايات المتحدة لم ينفي الجهود الامريكية لثني إيران عن محاولاتها المستمرة للحصول على الطاقة النووية . كما أنه لا يعني أن واشنطن متيقنة من ان جهود إيران هذه تصب في نطاق الاغراض السلمية بل على العكس ان الادارة الامريكية متيقنة ان طموحات إيران من برنامجها النووي لا تقف عند الاغراض السلمية على الاطلاق وانها تسعى لتخصيب اليورانيوم لانتاج السلاح النووي وما يؤكد ذلك من وجهة النظر الامريكية نشاطها الكبير في تطوير صواريخ عابرة للقارات تكون قادرة على حمل رؤوس نووية . إلا أن إدارة باراك أوباما اتخذت توجها مغايرا رغم التهديد باستخدام وتفعيل الخيار العسكري هو سياسة التفاوض المستمر(الدبلوماسية) مع إيران لتجنيب المنطقة الحروب . كما أن الاستراتيجية الامريكية الجديدة لا تريد التدخل المباشر وارسال قوات عسكرية فعلية للحرب بما يضر بمصالحها . وإنما اعتمدت على تفعيل و تقوية العقوبات الاقتصادية إلا إنها لم تغفل الخيارات العسكرية على الاطلاق . وفي نيسان عام ٢٠١٠ بادرت وزارة الدفاع الامريكية بالعمل في اعداد بدائل عسكرية وخطط مدروسة لقصف القواعد الايرانية وتحطيم قدرات إيران العسكرية في غضون اسبوعين وهي مازالت قيد التطوير. ووفقا لتقديرات الرئيس إذا كانت الدبلوماسية والعقوبات لا تثبت فاعليتها (8) . وعلى أساس ما تقدم تحددت رؤية الرئيس الامريكي بضرورة التفاوض مع إيران والاتفاق معها . إذ دعى الرئيس الامريكي المجموعة الاوربية الى ضرورة التفاوض مع طهران والوصول الى اتفاق نهائي معها إذ بدأت جولة المفاوضات في فيينا و أستمرت (١٨ يوماً) وكانت شاقة للغاية تمكن من خلالها التوقيع على اتفاق نهائي بشأن البرنامج النووي الايراني في ١٤ تموز ٢٠١٥ . وصرح الرئيس الامريكي بقوله خلال كلمته التي القاها (ان هذا الاتفاق أوقف مخاطر انتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الاوسط وان الولايات المتحدة استطاعت من ان تجعل العالم اكثر امنا في هذه المنطقه موضحا ان الاتفاق مستوفي لكل الشروط التي

وضعتها الادارة الامريكية للتأكد من عدم امتلاك إيران للسلاح النووي ، كما ان الاتفاق قد مكن المجتمع الدولي من التحقق من برنامج إيران النووي وأن يكون للمفتشين الدوليين الفرصة للوصول إلى منشآت إيران الحساسة (9) . كما ذكر ان العقوبات الاقتصادية لم تمنع ايران من العمل ولكنها جلبتها لطاولة المفاوضات وإنها مازالت باقية في موضع التهديد للمجتمع الدولي بقوله (ما زلنا نعاني مشكلات بسبب الدعم الإيراني للإرهاب) . كما إنه شدد على آليه الرقابة التي تمت مناقشتها أثناء المفاوضات في فيينا (10) . وعليه يبدو ان الموقف الامريكي الجديد اغير القابل للتدخل بحرب جديدة أخرى في الشرق الاوسط والخليج تحكمه عدد من الاسباب تمسك بها باراك أوباما خلال انتخابه للولاية الثانية وهي :

أولاً: التصدي للعجز المالي في الميزانية العامة الامريكية والدين العام تحديدا والذي بلغ بنحو ١٦.٧ تريليون دولار وكذلك تفاقم المشكلات السياسية واختلاف الرؤى بين الجمهورين والديمقراطيين انفسهم حول رفع سقف الدين العام وتمويل العجز وتسديد مستحقاته .

ثانيا : الانتقال في الاستراتيجية الامريكية من خلال انسحابها من الشرق الاوسط والتوجه نحو محيط الباسفيك وجنوب اسيا لمواجهة الصين والتي من المحتمل ان تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية وتتربع على قمة الاقتصاد العالمي (١١) .

وعلى أساس ما تقدم فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هي البنود التي يقوم عليها اتفاق لوزان بين إيران ومجموعة (٥ + ١) ؟ إن أهم بنود الاتفاق يمكن اجمالها بالاتي : (12)

١ ـ فيما يخص الاجراءات المتعلقة بإيران فإنها ستتخذ وبشكل طوعي ما يأتي :

أ ـ تحتفظ إيران بنصف مخزون اليورانيوم الموجود لديها والمخصب بنسبة (٢٠) بالمئة على شكل اوكسيد يورانيوم لصنع الوقود الخاص بمفاعل البحث المدني ، أما النصف الثاني فتتم معالجته ليصبح بنسبة (٥) بالمئة، وذلك من خلال خفض عدد اجهزة الطرد المركزي بنسبة الثلثين خلال عشر سنوات والسماح بتشغيل 5000 جهاز طرد مركزي فقط لتخصيب اليورانيوم .

ب ـ تعلن إيران صراحة بانها ستوقف نشاطها في محطة ناطنز وفوردو ومفاعل اراك .ولن تمارس ايران في السنوات ال (15) اللاحقة لنفاذ الاتفاق اي انشطه تتعلق بالوقود المستنفذ باستثناءانتاج بطاريات النظائر المشعة .

ج ـ لن تتمكن ايران من تخصيب اليورانيوم بنسبة اكثر من 3.67 بالمئة خلال 15 عاما في منشاة نطنز فقط ، وليس باستطاعتها تخصيب اليورانيوم في محطة فوردو ، ولن تكون هناك مواقع تخصيب جديدة ، ومن الجدير بالذكر ان مخزونات ايران من اليورانيوم المخصب سيتم تحديدها في ال 15 المقبلة بثلاثمائة كيلوغرام وبنسبة تخصيب لا تزيد عن 3.67 بالمئة ، على ان تبيع ايران الكمية الزائدة لزبائن دوليين.

ر ـ الخضوع التام للرقابة الدولية المشددة من فرق الوكالة كالتحقق والتفتيش والمراقبة .كما وعليها ان تقدم معلومات واعلانات تفصيلية كاملة عن منشآتها النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

في مقابل ما تقدم تلتزم دول (٥ + ١) بتخفيض العقوبات الاقتصادية عليها على النحو الآتي :

أ ـ تعليق الجهود الدولية المتعلقة بفرض المزيد من الخفض على مبيعات النفط الايراني الخام بما يسمح للزبائن من شرائه بالمستويات نفسها .

ب ـ السماح بتحويل (٤.٣) مليار دولار من تلك المبيعات الى ايران وبشكل اقساط بالتزامن مع التزام طهران بتعهداتها المبرمة في الاتفاق .

ج ـ تعليق عقوبات الولايات المتحدة حول صناعة السيارات في ايران وحول الخدمات المرتبطة بها وكذلك لا عقوبات جديدة من مجلس الامن مرتبطة بالنووي ولا عقوبات جديدة ايضا من الاتحاد الاوربي وكذلك الادارة الامريكية مرتبطة بالبرنامج النووي .

د ـ إقامة نظام تمويل يتيح التجارة الانسانية لتلبية حاجات ايران مما يسمح لها بتحويل ٤٠٠ مليون دولار من اصول ايران المالية المجمدة لتغطية نفقات الطلاب الايرانيين الدارسين في الخارج . ومقابل ذلك ستستفاد ايران بنحو ٧ مليار دولار لكن القدر الاكبر من احتياطاتها الاجنبية المالية والبالغة ١٠٠ مليار دولار ستبقى مقيدة للعقوبات وستبقى العقوبات ايضا مفروضة على مبيعات الطاقة الايرانية ولن يسمح بزيادة الصادرات .

ر ـ تعليق عقوبات الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة حول الذهب والمعادن الثمينة والخدمات المرتبطة بها بما يوفر لها ١.٥ مليار دولار من العائدات .

يتضح مما تقدم ، أن الاتفاق الشامل مع القوى الكبرى لا يتيح لإيران ممارسة نشاطها النووي بحرية تامة على الاطلاق وإنما هناك إجراءات مشددة ورقابة صارمة وتعهدات على إيران الالتزام بها وإلا فإن اي حالة خطأ أو تلكؤ من جانب إيران فإن هذا الاتفاق سيتعرض للنسف رغم الضغوط الكبيرة التي تواجهها دول (٥ + ١) والمتمثلة بالانتقادات الحادة من جانب بعض دول المنطقة ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتقد ان هذا الاتفاق سيوفر لإيران فرصة جديدة لممارسة نشاطاتها التداخلية في شؤون المنطقة العربية .

المحور الثاني :موقف ادارة الرئيس دونالد ترمب من الاتفاق النووي الايراني

تمكن الجمهوريون من الفوز بالانتخابات الرئاسية التي أجريت أواخر عام ٢٠١٦ والتي تمثلت بفوز المرشح الجمهوري دونالد ترمب لحكم الولايات المتحدة الامريكية ، إذ أوضح خلال حملته الانتخابية إنه غير مقتنع بالاتفاق وانه سيرفضه قطعا ، وحينما فاز بالانتخابات جدد معارضته للاتفاق النووي مع إيران ووصفه بانه(اتفاق مشين)(13) . وهناك جملة من الاسباب التي تقف وراء الرؤية الامريكية الجديدة حال الاتفاق النووي بين ايران ومجموعة (٥+١) وهي :

١ ـ إنه يدعو لأبرام اتفاق جديد موسع وأعتبره اتفاقا مشينا لأنه وفر اموالا لطهران فاقت١٠٠مليار دولار ، في اشارة الى الاموال الايرانية المجمدة في البنوك الأوربية والأمريكية .

٢ ـ السعي الى الضغط أكثر على إيران وذلك لا جبارهاللتخلي عن تدخلاتها في العديد من دول الشرق الاوسط لاسيما الازمة السورية والعراق واليمن، والتدخل في الشؤون الداخلية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي . وحسب وجهة الرئيس الامريكي فان الاتفاق لايحمل بعدا اقليميا ولاينطوي على اية نقاط تكبح الطموح الايراني للهيمنة على منطقة الشرق الاوسط ، متهما ايران بانها لازالت تغذي الصراعات والارهاب في المنطقة ، وبهذا فهي لا تحترم نص وروح الاتفاق كونها لازالت تعمل على تطوير برنامجها للصواريخ الباليستية بعيدة المدى الامر الذي يهدد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة .

٣ ـ السعي الى تعديل شروط الاتفاق نظرا لصعوبة إلغائه باعتبار أن واشنطن مجرد طرف فيه مع الدول دائمة العضوية في مجلس الامن ،فضلا عن المانيا الاتحادية.

٤ ـ ان الاتفاق النووي مع ايران لا يتوافر على أي ضمانات لمدة ما بعد انتهاء صلاحية الاتفاق المحددة سنة (2025) ، حيث قال الرئيس الامريكي دونالد ترمب في 30نيسان 2018((في غضون سبعة اعوام سيصل الاتفاق لنهايته وستتحرر منه ايران ويكون باستطاعتها انتاج اسلحة نووية) .

إن هذه الاسباب دفعت الادارة الامريكية الجديدة للعمل المباشر من خلال الضغط على إيران بملفات أخرى هي غير برنامجها النووي كملف الصواريخ الباليستية ، وملف حقوق الانسان ، وتدخلاتها العسكرية المباشرة في الشرق الاوسط ،والتي تعتبرها واشنطن مزعزعة للأمن والاستقرار فيالمنطقة برمتها ، وهذا ما توضح بشكل أكبر من خلال تصريحات وزير الخارجية الامريكي الاسبق ريكس تيلرسون في ١٩ / نيسان عام ٢٠١٧بعدم رضاه عن خطة العمل الشاملة للاتفاق النووي مع ايران لأنها لا تعالج قائمة المظالم الطويلة التي تتعامل معها الولايات المتحدة والمرتبطة أساسا بسياسة إيران ، وإنها لم تحقق نجاحا يذكر في تجريد إيران من طموحاتها العسكرية او التي تتطلع الى انتاجها ، بل العكس تماما إنها أسهمت في الحد من إمكانيات الولايات المتحدة للوصول الى مبتغاها فيما يخص منعها من امتلاك اسلحة نووية . كما ان الخطة تجاهلت تماما مخططات إيران الهادفة للتدخل وضرب المصالح الامريكية في المنطقة وتجاهلت ايضا توظيف إيران لثرواتها ووقتها للتصدي لجهود إحلال السلام في المنطقة (14). وهذا يعني في الحقيقة ان الادارة الامريكية الجديدة تعتبر الاتفاق الشامل مع ايران كارثي للغاية وهي تسعى لتعديل بعض بنوده بما يعزز من جهودها في الضغط على ايران لترك برنامجها النووي رغم كمية المصالح التجارية والاستثمارات الامريكية والاوربية فيها (15) . وعلية يمكننا القول أن التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية الامريكية تجاه قضايا الشرق الاوسط لا يستثني الاتفاق الشامل للبرنامج النووي الايراني بل على العكس سيخضع لمراجعة جديدة تسعى لها الادارة الامريكية الجديدة رغم مصادقة مجلس الامن علية والامانة العامة للامم المتحدة والدول الاوربية وذلك لاعتبارات مادية ومصلحية ، إذ لم تستفد الشركات الامريكية من رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران بقدر ما استفادت الشركات الاوربية والروسية منها ، وهذا ما يوضح لنا عقيدة الرئيس دونالد ترمب القائمة اساسا على مبدأ الصفقة في التعامل مع قضايا السياسية

الخارجية والذي يقوم على اساس ان حجم ارتباط الولايات المتحدة في القضايا الدولية وتحديدا قضايا الشرق الاوسط سيعتمد على مقدار ما تحققه من منافع ومصالح اقتصادية وهذا نابع من عقلية رجل الاعمال الذي يسعى نحو المكاسب وهذا توضح بشكل جلي من ما قدمه من طروحات بشأن مراجعة التعاون مع حلف الناتو والدفاع عن الدول الصديقة والشراكة مع المحيط الهادي وموقفه من العولمة وهذا ان دل على شئ فإنما يدل على غلبة الواقعية على المثالية في السياسة الخارجية الامريكية حاليا . (16)

يتضح مما تقدم ، أن المراحل التي مر بها الاتفاق الشامل للبرنامج النووي الايراني في أطار سياسة الادارة الامريكية خضع لمرحلتين الاولى وافقت لإيران على انتاج الطاقة النووية ولكن بنسب محدود جدا وتحت رقابة دولية مشددة وفي المرحلة الثانية سهام النقد مازالت قائمة ومستمرة ومطالبة بضرورة إعادة مراجعة الاتفاق الشامل ولكن من دون إلغاءه ، وبما يضمن مصالحها أولا وفي أطار المحافظة على أمن اسرائيل وتفوقها العسكري والتكنولوجي ، وما التهديدات الامريكية التي يطلقها الرئيس دونالد ترمب في كل مناسبة أو خطبه له إلا دليل على ذلك .

المحور الثالث :انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي

اعلنت الولايات المتحدة الامريكية بعد توقيع الرئيس دونالد ترمب قرار انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة المعروفة بالاتفاق النووي الايراني في الثامن من ايار عام ٢٠١٨ ، الذي عقد بين ايران + مجموعة (٥+١) وقد بيَن قادة الدول الأوربية وخاصة فرنسا والمانيا وبريطانيا ان قرار مجلس الامن الذي يؤيد الاتفاق النووي مازال اطارا قانونيا ملزما لحل النزاع مما يزيد من احتمال قيام الولايات المتحدة الامريكية من ان تؤكد انتهاك الاتفاق وقد واجه قرار الرئيس دونالد ترمب انتقادات من داخل الولايات المتحدة ومن اهمها الرئيس السابق باراك اوباما ونائبه جوبايدن حيث وصف الرئيس الامريكي ان الولايات المتحدة الامريكية سوف تنسحب من خطة العمل الشاملة المشتركة مؤكدا ان هذا ليس اتفاق وان بلاده لا تستطيع تنفيذه او العمل به ووصفه بانه اتفاق من جانب واحد وخطير وكان يجب ان لا يحدث وانه اي الاتفاق لم يجلب السلام والهدوء ، وقد اكد الرئيس دونالد ترمب اليوم اعلن ان الولايات المتحدة الامريكية قد خرجت من الاتفاق النووي مع ايران وسنفرض اعلى مستوى من العقوبات الاقتصادية عليها .اما فيما يتعلق بالدول الاوربية الموقعة على الاتفاق (فرنسا المانيا المملكة المتحدة) تأسف لقرار الرئيس الامريكي دونالد ترمب الانسحاب من الاتفاق ، وقد رحبت كل من اسرائيل التي اعتبر رئيس وزراها بنيامين نتنياهو بانه قرار شجاع للانسحاب من اتفاق كارثي .فيما اعلنت المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والبحرين واليمن دعمها الكامل لقرار الانسحاب الامريكي وبقدر تعلق بالجانب الايراني فقد وصف المرشد الاعلى الايراني علي خامئني كلمات الرئيس دونالد ترمب بانها خيصة وتافهة واكد ان موضوع الاتفاق النووي ذرع فالولايات المتحدة الأمريكية مشكلتها مع طبيعة النظام لأننا قطعنا وفودها عن بلدنا وثروتنا واذا ما تماشينا مع رغباتهم اليوم فسنتحمل غدا مزيدا من الذرائع .مؤكدا بانهلا يثق بمواقف الدول الأوروبية الاخرى كما اعربت تركيا اسفها لقرار

الرئيس الامريكي بالانسحاب كما ادانت روسيا الاتحادية والصين قرار الرئيس الامريكي مؤكدتا ان هذا القرار سيترتب عليه عواقب سيئة او سلبية .

يتبين مما سبق ان القرار الامريكي يهدف الى تعزيز تدابير التحقق والتفتيش والمراقبة من خلال توسيع نطاق الاتفاق ليشمل جوانب امنيه اخرى اهمها برنامج الصواريخ الباليستية والعمل على حصرها وفق الية جديده فضلا عن معالجه جوانب اخرى يتحتم على النظام الايراني الالتزام بها وهي دعم الارهاب والتدخل بالشؤنالداخلية للدول الاخرى واثارت مظاهر عدم الاستقرار ودعمها .

المحورالرابع :المشاهد المستقبلية للاتفاق الشامل للبرنامج النووي الايراني

لقد طرح الكونغرس الامريكي سبعة مشاريع قوانين وقرارات ترمي الى معاقبة ايران حيث وافقت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي بأغلبية ساحقة على قانون مواجهة انشطة ايران المزعزعة للاستقرار لعام ٢٠١٧ ، والذي حظى بدعم متساو من قبل الجمهوريين والديمقراطيين بمن فيهم العديد من أيدوا الاتفاق النووي الايراني ، والتي تنص صراحة على فرض عقوبات جديدة على المشاركين في برنامج الصواريخ الباليستية الايراني وفرض عقوبات على الحرس الثوري الايراني ، كما ويطالب الرئيس بإغلاق اي ملكية تعود الى شخص او مؤسسة مشاركة في نقل اسلحة ممنوعة وتتعامل مع ايران[١٧] . وعلى أساس ما تقدم فإن أهم المشاهد المستقبلية لهذا الاتفاق هي كما يلي :

المشهد الاول : مشهد استمرارية الاتفاق النووي الشامل .

يفترض هذا المشهد استمرارية تنفيذ وسريانالاتفاق الشامل للبرنامج النووي الايراني رغم حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه ، كما ويفترض التزام إيران بجميع تعهداتها التي وقعت عليها ضمن نصوص الاتفاق وعدم تجاوزها رغم الضغوط الامريكية ، وان أهم مظاهر هذا المشهد هي :

١ ـ رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران واطلاق جميع أرصدتها المالية المجمدة .

٢ ـ السماح لإيران بإنتاج وتخصيب نسب محدودة من اليورانيوم وفقا لما نص عليه الاتفاق للأغراض السلمية .

٣ ـ التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يؤمن انسيابية التحقق والتفتيش والرقابة الدولية على المنشآت النووية الايرانية ، ومن دون وقوع أي مشكلات فنية أو إدارية تعيق مهمة مفتشي الوكالة وتمنع تنفيذ وتحقيق هدف احكام الاتفاق .

٤ ـ حرص القيادة الايرانية نفسها المحافظة على سريان الاتفاق ومن دون المساس بأيمن احكامه ، لان العكس سيدفع المجتمع الدولي لمقاطعة ايران من جديد ، وربما سيدفع للوقوع في مواجهة عسكرية كبرى ستكون ايران هي الخاسرة فيها قطعا .

٥ ـ سيمكن الاتفاق في حالة استمرار سريانه إيران من تصدير النفط والمشتقات النفطية ،فضلا عن الغاز الطبيعي وجلب استثمارات متنوعة بتعاونها مع شركات أوربية وروسية وكذلك أمريكية في محاولة لاحتواء الادارة الامريكية الجديدة المتشددة حيال ايران .

٦ ـ ستضطر ايران نفسها للمحافظة على ديمومة هذا الاتفاق لمواجهة التحديات الاقليمية التي يسببها لها المنافسين الاقليميين ، ولا سيما تركيا ومصر والمملكة العربية السعودية .

٧ ـ سيوفر لها هذا الاتفاق فرصة كبيرة للتعاون في مجال الطاقة النووية السلمية مع كل من الهند وباكستان والصين .

أن اهم الدوافع او العوامل التي تعزز وقوع هذا المشهد هو الحرص الايراني نفسه في عدم الوقوع في الخطأ لكي تتفادى الخيارات العسكرية التي تلوح بها كل من الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل . كما ان لغة المنافع والواقعية والمصلحية السياسية المتبادله قد تدفع بالأمور نحو التخفيف من الضغوط على ايران والتعاون معها مستقبلا . في حين أن أهم المحددات التي تعيق من تحقق هذا المشهد تكمن في الضغوط الاقليمية والدولية على الولايات المتحدة الامريكية والتي تدفعها بضرورة مراجعة الاتفاق والتعامل مع طهران مجددا من منطق القوة العسكرية وفرض عقوبات جديدة ومشددة بسبب برنامجها للصواريخ البالستية والذي يعد تهديدا ليس فقط لدول مجلس التعاون الخليجي وإنما ايضا (لإسرائيل) وعموم المصالح الامريكية في المنطقة .

المشهد الثاني : مشهد تراجع الاتفاق والغائه .

يبحث هذا المشهد تراجع الاتفاق الشامل للبرنامج النووي الايراني وانهياره بسبب عدم التزام الولايات المتحدة الامريكية نظرا لاعلان انسحابها منه في ٨ ايار ٢٠١٨، ومواقف المجموعة الاوربية أو إيران نفسها من الانسحاب الامريكي ، كما ويفترض هذا المشهد حدوث تطورات سياسية ودولية جديدة تخوضها الادارة الامريكية مجددا تدفع باتجاه ألغاء الاتفاق مع إيران بشكل نهائي او تعديلة جذريا . ومن أهم مظاهر هذا المشهد هي الاتي :

١ ـ شعور إيران بالإحباط، اذ ان نص هذا الاتفاق يقيد من حريتها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والتي تحتاجها لتطوير قطاعاتها الصناعية والزراعية وفي المجالات الخدمية وخاصة انتاج الطاقة الكهربائيةعن طريق تشغيل المفاعلات النووية .

٢ ـ حرص الولايات المتحدة الامريكية ممثلة بإدارة الرئيس دونالد ترمب على ضرورة ألغاء هذا الاتفاق ولاسيما بعد شعور الادارة الامريكية بإن المستفيد من الاتفاق ورفع العقوبات الاقتصادية هي ليست الولايات المتحدة الامريكية وانما الشركات الاوربية والروسية ، وهذا ما اقدمت عليه فعلا في ٨ ايار ٢٠١٨.

٣ ـ الضغوط التي تمارسها (إسرائيل) بضرورة تحجيم الخطر النووي الايراني ، والأجنحة والحركات السياسية والعسكرية التابعة لها كمنظمة حزب الله اللبناني الذي يشكل خطرا على امنها القومي ،وتوجه هذه الضغوط الاسرائيلية باتجاه دول الاتحاد الاوربيوالولايات المتحدة الامريكية لإلغاء الاتفاق والعمل على استبدالهبنص جديد.

٤ ـ ما تتطلبه الترتيبات الامنية في الخليج العربي وما تسعى اليه دول مجلس التعاون الخليجي من ضرورة خلق بيئة أمنة ومستقرة ، اذ إن إيران مازالت تصر على نواياها المستمرة في بناء ترسانتها العسكرية وتطويرها بقدرات مختلفة بما يخلق حالة من عدم

الاستقرار بالمنطقة نتيجة تدخلاتها المستمرة في شؤون دول الجوار والاقليم معا ، الامر الذي اثار حفيظة دول المنطقة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي ايدت بدورها قرار الرئيس دونالد ترمب الانسحاب من الاتفاق النووي باعتباره لا يفي بمتطلبات الامن المنشودة .

٥ ـ الاوضاع الايرانية الداخلية وما تحمله من تناقضات سياسية وصراعات بين المحافظين والاصلاحيين ، الامر الذي يؤدي الاستمرار في هدر الاموال الطائلة لبناء قدرات وبرامج نووية على حساب تطلعات الشعوب الايرانية واهدافها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والامن والاستقرار بعيدا عن أزمات العالم .

وعلى اساس ما تقدم فإن أهم الدوافع التي تعزز وقوع هذا المشهد هي السياسة الامريكية الجديدة القائمة على اساس المنفعة والصفقة وما تراه من اتفاق كارثي بالنسبة لها والى حلفائها ومصالحها حاليا ومستقبلا ، فضلا عن الضغوط الخليجية والاسرائيلية بضرورة تحجيم دور إيران ولا سيما بعد اتهامها في دعم الارهاب .

أما على صعيد المحددات التي تقف بالضد من تحقق هذا المشهد أو تحد من نموه هي إدراك الاطراف جميعها خطر الحروب وتكلفتها، وما لها من أثار سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية ، اذ ان إيران تدرك تماما كما تدرك الاطراف الاخرى الاقليمية والدولية أن الاستقرار هو السبيل الوحيد للأمن وربما تدفعها ظروفها الداخلية للتخلي عن برنامجها النووي او تجميده قدر المستطاع .

وعليه فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا إيهما أقرب للصحة على المدى القريب والمتوسط والبعيد ، يبدو ان المشهد الاول هو الاقرب للصحة في المدى القريب وذلك لرغبة الاطراف تجنب الوقوع في حروب مدمرة إلا أن استمرار إيران في تطوير برنامجها للصواريخ البالستية والعابرة للقارات وعدم توقفها سيكون السبب المباشر والرئيس في أنهاء الاتفاق وركنه جانبا والشروع أما بعقوبات اقتصادية اضافيه قاسية أو اللجوء لحرب مدمرة تكون فيها منشآت ايران هي الضحية وبالتالي يتحقق المشهد الثاني ويكون هو الاقرب للصحة ما بين مدين هما القريب والمتوسط إذا ما استمرت ايران في تطوير قدراتها الصاروخية .

الخاتمـــــة:

تتهم الادارة الامريكية وبعض القوى الاقليمية الاخرى وخاصة (اسرائيل) بان برنامجهاالنووي هو ليس للأغراض السلمية وما هي إلا مسألة وقت ، وقديتم الاعلانبالتخلي عن الالتزامات الدولية ، ومن ثم الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 ، لغرض تحويل مسار البرنامج من برنامج مخصص للأغراض السلمية وخاضع لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الى الاغراض العسكرية ، وعليه توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية هي

١ ـ يعد الملف النووي الايراني من ابرز الملفات ذات الاهمية على الساحة الدولية حاليا ، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكيةودول الاتحاد الاوربي ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بكونها المرجعية القانونية والتقنية المتخصصة بهذا الشأن ، إذ إنه أثار وما يزال

الكثير من المخاوف من نية إيران ومساعيها في امتلاك السلاح النووي والذي سيشكل كارثة بالنسبة للقوى الاخرى في عموم منطقة الشرق الاوسط والعالم ، اذ انه من وجهة نظرهم سيعمل على نسف الجهود الإقليمية والدولية للتوصل الى معاهدة لجعل الشرق الاوسط منطقه خاليه من الأسلحة النووية .

٢ ـ تجد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحائزة اسلحه نووية الاخرى نفسها امام اختبار حقيقي للحفاظ على عالمية ومصداقيه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 ، حيث ان تكرار تجربة كوريا الشمالية من قبل ايران سيصيب نظام حظر الانتشار النووي بفشل ذريع ، الامر الذي لا يمكن ان تسمح به الدول الحائزة بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي ، هذا من جانب ، وان فرضية انسحاب ايران من معاهدة حظر الانتشار النووي وجميع التزاماتها القانونية الاخرى وحيازتها للسلاح النووي يعني فشل واحدا من اهم مقاصد المعاهدة التي تعمل على انجازها والمحافظة عليها الا وهو حظر الانتشار الافقي وفقا لنص المادة الثانية من المعاهدة ، وهنا فان الدول الحائزة اسلحة نووية وفقا لنص المعاهدة لا تسمح بأفشال تحقيق هذا الهدف .

3ـ ان قرار انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في 8 ايار 2018هدفه كما تقول منع ايران من تطوير قدراتها وامكاناتها النووية بما يضمن وصولها الى حيازة السلاح النووي ، فضلا عن منع انهيار او توقف نظام المراقبة والتحقق والتفتيش الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبالتالي فهي تعد محاولة جادة من قبل الولايات المتحدة الامريكية في الزام ايران للموافقة على تعديل الاتفاق النووي وفقا للمطالب الامريكية .

٤ـ لم تكن طريقة تعامل الادارة الامريكية مع الملف النووي الايراني على مستوى واحد ، فمن السياسات المتشددة التي اتخذتها الادارة الامريكية في عهد الرئيس الاسبق بوش الابن إلى السياسات الاقل تشددا والتي تعتمد على الدبلوماسية والحوار المكثف في عهد الرئيس الاسبق باراك أوباما إلى العودة الى سياسة التشدد القائمة على المنفعة واسلوب الصفقة في عهد الرئيس الحالي دونالد ترمب ، اذ ان السياسات الامريكية والاستراتيجيات المرتبطة بها هي غير ثابتة في الاسلوب او السلوك ولكنها ثابتة من حيث القواعد والاهداف والوسائل ولكن طريقة تحقيق الاهداف تختلف من حيث الاسلوب والسلوكيات من ادارة لاخرى.

٥ـ أن مستقبل الاتفاق النووي الشامل مع إيران حول برنامجها النووي سيتحدد بعوامل عديدة أهمها درجة التزام إيران بتعهداتها وعدم التجاوز على حدود الخطة ، فضلا عن درجة صبر الولايات المتحدة الامريكية لسلوكيات ايران ودرجة التزامها بأحكام الاتفاق ، وحجم الضغوط الخارجية الموجهة ضد ايران ، لذلك فإن مستقل الاتفاق سيتحدد بمشهدين أما الاستمرارية والموافقة على التعديل ، أو الانهيار .

الهوامش :

١ ـ أحمد عبد العليم ، البرنامج النووي الايراني (٣.٣) صحيفة المصري اليوم في ٣١ / ١ / ٢٠١٦ وكذلك مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية على الرابط
www.rawabetcenter.com/archives/19629

٢ ـ عمرو محمد إبراهيم وأمال محمود محمد ، البرنامج النووي الايراني والصراع على الشرق الاوسط ، نشرة المركز الديمقراطي العربي ، شبكة المعلومات الدولية ، الأنترنيت ، انظر الرابط www.democratic/?p=2836
٣ ـ طالب هاشم جبار ، البعد الاقتصادي للبرنامج النووي الإيراني ، مجلة شؤون ايرانية ، العدد ١٤ ، مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة ، حزيران ٢٠٠٦ ، ص ١١ .
٤ ـ فهد مزبان خزار وحيدر عبد الواحد ناصر ، الازمة النووية الإيرانية التطورات ـ الدوافع ـ الدلالات الاستراتيجية ، مجلة دراسات إيرانية ، عدد (٣ ـ ٥) ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٥ .
٥ ـ بيتر بيو مونت ، دوافع إيران من امتلاك السلاح النووي ، صحيفة الجزيرة ، عدد ١٤٤٢٢ ، ٢٠١٢ .
٦ ـ المصدر نفسه .
٧ ـ نزار عبد القادر ،الدوافع النووية الإيرانية والجهود الدولية للاحتواء ، منشورات الدفاع الوطني اللبناني ، عدد ٥٤ ، تشرين أول ٢٠٠٥ ، ص١ . على الموقع الرسمي للجيش اللبناني ، شبكة المعلومات الدوليه ، الانترنيت https://www.lebarmy.gov.lb/ar/contant
٨ ـ د. عادل محمد عايش الأسطل ، المتغير النووي في العلاقات الإيرانية بالكيان الصهيوني ، ط١ ، بيروت ـ لبنان ، ٢٠١٤ ، ص٣٨٥ .
٩ ـ للمزيد ينظر : كلمة الرئيس الامريكي الاسبق باراك أوباما حول الاتفاق الشامل مع إيران على موقع قناة الحرة في ١٤ / حزيران / ٢٠١٥ HTTPS:// WWW.ALHURRA.COM/AMP/2751830HTM
١٠ ـ للمزيد انظر : كلمة الرئيس الامريكي باراك اوباما في ١٥ تموز ٢٠١٥ ينظر ايضا موقع قناة RT Arabicشبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت : اعلى الرابط Http:// WWW.ARABIC.RT.COM
١١ ـ رياض عيد ، الاتفاق النووي الايراني مع الدول الست وانعكاساته الاقليمية ، صحيفة تحولات على الرابط الاتي www.tahawolat.net/magazineArticleDetails.aspx?id=522
١٢ ـ المصدر نفسه .
١٣ ـ للمزيد ينظر : كلمة الرئيس الامريكي دونالد ترمب يوم ٦ / ٢ / ٢٠١٧ وانتقاده للاتفاق النووي الايراني على موقع الجزيرة نت ، شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت : www.aljazeera.net
١٤ ـ لورا روزان ، كيف سيتعامل ترامب مع الاتفاق النووي الايراني ؟ مقالة منشورة على موقع نون بوست في ٢١ / نيسان ٢٠١٧ .
١٥ ـ د. زياد عقل ، رؤية ترامب وإدارته لملفات الصراع في الشرق الاوسط ، دراسة منشورة على موقع الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في ٢١ كانون الثاني ٢٠١٧ . على الرابط الآتي acpss.ahram.org.eg/News/5659.aspx
١٦ ـ د. أحمد سيد أحمد ، إدارة الرئيس ترامب وقضايا الشرق الأوسط : حدود التغيير ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٧ ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ على الرابط www.siyassa.org.eg/Newscontant/3/113/11970/
١٧ ـ سوزان مالوني و إيما بوردين ، هل سيستمر الاتفاق النووي الإيراني ؟ الجواب رهن الوقت والعقوبات ، مقالة منشورة على موقع بروكنجز في ٣٠ / مايو / ٢٠١٧ على الرابط www.brookings.edu/blog/markaz/2017/06/06/